كلمة جمهورية مصر العربية
أمام الجلسة الاولي للجنة التحضيرية للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية
أديس أبابا (22-26 يوليو 2024)

السادة رئيسي اللجنة التحضيرية للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية
السادة الوزراء
السيدات والسادة

أود بداية أن أتوجه بالتقدير للقائمين على اللجنة التحضـــيرية للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية لتنظيم هذه الجلســـة المعنية بمراجعة التقدم المحرز في خطة عمل أديس أبابا، كما أعرب عن الشكر لاثيوبيا لاستضافتها هذه الجلسة.

تأتي عملية التحضير للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية، بعد عشرة سنوات من صدور خطة عمل أديس أبابا، شهدنا خلالها عدة تطورات دولية على أثر تصاعد التوترات الجيوسياسية، واستمرار الازمات الاقتصـادية الدولية، وتفاقم تغير المناخ، مما سـاهم في مضـاعفة تحديات الدول النامية، حيث تراجعت وتيرة تحقيق التنمية المستدامة لتخطي فجوة التمويل أربعة تريليون دولار سنوياً.

أن التعامل مع هذا الوضع المتأزم يقتضي تضافر الجهود الدولية لتبني تصور شامل لمفهوم "تمويل التنميـة"، ليكون التمويل المنـاخي جزء لا يتجزأ عنـه، وكذلك تطوير النظـام المتعدد الأطراف للاسـتجابة للتحديات الراهنة، ولتعزيز قدرة الدول النامية على الصـمود وتسـريع وتيرة التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من أن تحقيق التنمية المســـتدامة يتطلب شـــراكة عالمية فاعلة وعادلة، فالرؤية المصرية للخروج من الظرف الدولي الحالي ترتكز على أولوية اصلاح الهيكل المالي العالمي من خلال تطوير سياسات وممارسات بنوك التنمية متعددة الاطراف، واستحداث آليات تمويل مبتكرة الي جانب تعظيم الاسـتفادة من الاليات القائمة كحقوق السـحب الخاصـة. كما يتعين تخفيف أعباء الديون عن الدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل من خلال استحداث آليات شاملة ومستدامة، بالإضافة الي مبادلة الديون من أجل الطبيعة.

السيدات والسادة،

ينبغي إيلاء أهمية لدعم "الانتقال العادل" في إطار المسئولية المشتركة ومتباينة الأعباء من خلال توفير التمويل المناخي الميســـر، فلا يتعين أن تكون الدول النامية في موقف الاختيار بين تمويل احتياجاتها التنموية ومواجهة أزمة تغير المناخ. فقد سعت مصر خلال رئاستها للكوب 27

لإعادة التوازن للأجندة الدولية للمناخ، عبر تدشين صندوق الخسائر والاضرار، وطرح برنامج "نوفي" لتوفير التمويل العادل والمستدام.

أن التنمية المستدامة لا تتحقق دون مكافحة الفقر والقضاء على الجوع، ولذا لابد من التصدي لتحديات الامن الغذائي خاصة في الدول المستوردة الصافية للغذاء، وجذب الاستثمارات لتطوير قطاع الزراعة وتوطين التكنولوجيا وبناء القدرات وتحسين البنية التحتية. ولذا، نثمن مبادرة الرئاسة البرازيلية لمجموعة العشرين الخاصة " بالتحالف العالمي للقضاء على الجوع والفقر".

وفي ضوء أن التجارة تمثل ركيزة النمو الاقتصادي، فلابد من العمل على إصلاح منظمة التجارة العالمية مع الحفاظ على مبادئها الاساسية، خاصة المعاملة الخاصة والتفضيلية . كما يتعين دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح العمود الفقري للاقتصادات النامية، وتعزيز دور المحليات وتمكينها بما يُساهم في تسريع وتيرة التنمية المستدامة وفقاً لأولوياتها الوطنية.

لا حديث يجدي حول التنمية المستدامة في ظل نظام مالي عالمي غير موات لمكافحة الفقر وتحقيق المساواة، ولذا نثمن "حزمة التحفيز" التي أقترحها الامين العام للامم المتحدة، والتي عكست حجم الازمة والتحرك المطلوب.

بالرغم من أن التحديات الراهنة ليست بالهينة، الا أننا نؤمن أنه اذا ما توفرت الارادة السياسية، فأن الفرصة ما زالت سانحة . وبناء على ذلك، وأعمالا لمبدأ الحق في التنمية، لم تدخر مصر جهداً في تنفيذ أجندتها التنموية علي المستوي الوطني، فضلاً عن تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وتكثيف العمل المشترك في المحافل الاقتصادية الاقليمية والدولية ، خاصة في ظل رئاستها " للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، وعضويتها بالبريكس، ومشاركتها كضيف في مجموعة العشرين.